

المجلس 1 من شرح (المقدمة الفقهية الصغرى) | برنامج مهام

العلم 5341 | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله الذي صير الدين مراتب ودرجات. وجعل للعلم به اصولاً ومهماً. وشهاد ان لا اله الا الله
وحق وشهاد ان محمداً عبده ورسوله صدقا - 00:00:00

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك محمد وعلى آل محمد
كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد - 00:00:30

اما بعد فحدثني جماعة من الشيوخ وهو اول حديث سمعته منهم بساند كل الى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس
مولى عبدالله بن عمرو عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال - 00:00:49

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرحمون يرحمون ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء ومن اكد الرحمة رحمة
المعلمين بالمتعلمين في تلقينهم احكام الدين وترقيتهم في منازل - 00:01:09

ومن طرائق رحمتهم ايقافهم على مهامات العلم باقراء اصول المتنون وتبيين مقاصدتها الكلية ومعانيها الجمالية ليستفتح بذلك
المبتدئون تلقיהם ويجدوا فيه المتوسطون ايزكرهم ويطلع منه المنتهون الى تحقيق مسائل العلم. وهذا شرح الكتاب العاشر من -
00:01:32

برنامج مهامات العلم في سنة الخامسة خمس وثلاثين بعد الأربعين والالف. وهو كتاب مقدمة الفقهية الصغرى على مذهب الامام
احمد بن حنبل رحمة الله لمعد البرنامج صالح بن عبدالله بن - 00:02:02

حمد عصيمي. نعم باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى
آله وصحبه اجمعين. احسن الله اليكم قلتم حفظكم الله في المقدمة الفقهية - 00:02:22

الصغرى على مذهب الامام احمد بن حنبل رحمة الله. باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي فقه خير عباده في الشرائع واوصل
اليهم بفضله بدائع الصنائع. وصلى الله وسلم على رسوله محمد وعلى الله وصحبه - 00:02:47

ومن لهديه تجرد. اما بعد فهذه مقدمة صغرى وذخيرة يسرى في الفقه على المذهب الاسمى. مذهب الامام الريانى ابى عبد الله احمد
بن حنبل الشيبانى بلغه الله غاية الامانى. تحوى من الطهارة والصلة امة - 00:03:07

المسائل التي تشتد إليها حاجة المتفقه العائل مرتبة في فصول مترجمة ومسرودة بعبارة مفهمة والله اسأل ان يتقبل مني ويعفو عنى
وينفع بها المتفقهين. ويدخر اجرها عنده الى يوم الدين - 00:03:27

قوله ومن لهديه تجرد اشارة الى ان المقصود بالتعبد هو هديه صلى الله عليه وسلم اشارة الى ان المقصود بالتعبد هو هديه صلى الله
عليه وسلم فالذى ينبغي تجريد الاتباع له من الخلق هو الرسول صلى الله عليه وسلم - 00:03:47

واتخاذ المتنون الفقهية المنسوجة على مذهب من المذاهب يراد به ان تكون مرقة للوصول الى معرفة ما جاء الرسول صلى الله عليه
 وسلم فهي بمنزلة العلوم الالية. فهي بمنزلة العلوم الالية. ذكره العلامة سليمان ابن عبد الله - 00:04:21
في تيسير العزيز الحميد فمن المراقي المفضية الى فهم الاحكام الشرعية الطلبية ان يتلمس المتعلم حكم الشرع الذي جاء به
النبي صلى الله عليه وسلم مستعينا بالكتب الموضوعة في الفروع - 00:04:48

ابغاء اعانتها اياه في تصور المسائل فتعين تلك الكتب الفرعية في تصور المسائل الفقهية ثم يطلب بعد معرفة ما جاء الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه المسائل فلا يقصد بوضع الفقه على هذه الصورة ان تكون نصا ثابت لا يخرج عنه - [00:05:12](#)

المراد ان تكون معينة على تصور مسائل الفقه وقوله ذخيرة يسرى اي مدخل متصل باليسير. اي مدخل تصف باليسير فاليسير مؤنث اليسير واليسير ملائم للنفس لموافقتها الشرع والطبع واكده ما تعلق بالعلم وبيان الشرائع - [00:05:46](#)

لان الدين الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مبني على اليسير فحقيقة على من رام تقريب الخلق الى معرفة هذا الدين ان يجتهد في ا يصل لهم اليه بيسير وقوله على المذهب الاسمى اي الاوضوء او الارفع - [00:06:23](#)

اي الاوضوء او الارفع ونسبته الى الاوضوء لما اشتمل عليه من نور الشريعة ونسبته الى الاوضوء لما اشتمل عليه من نور الشريعة ونسبته الى الارتفاع لما تقرر ان العلم يرفع صاحبه عند الله - [00:06:51](#)

وقوله الرباني منسوب الى الربانية ومن معانيها تعليم الناس صغار العلم قبل كباره. ومن معانيها تعليم الناس صغار العلم قبل كباره. ذكره البخاري رحمه الله في صحيحه. وقوله امات المسائل - [00:07:20](#)

اي كبارها ومهماها اي كبارها ومهماها. والامهات جمع ام كالامهات والامهات جمع ام كالمهما وكلاهما يصلح جمعا لام من يعقل ومن لا يعقل. وكلاهما يصلح عن لام من يعقل وما لا يعقل - [00:07:45](#)

وذهب بعض اهل اللغة الى اختصاص الامهات بجمع ام من لا يعقل واختصاص الامهات بجمع ام من لا يعقل والمشهور هو الاول في التسوية بينهما. وقوله العائن هو الفقير المحتاج الى من يعوله في دينه او دنياه - [00:08:19](#)

هو الفقير المحتاج الى من يعوله في دينه او دنياه ومن هو عائل في الدين المبتدئ في العلم. وممن هو عائل في الدين المبتدئ في العلم. فانه فقير الى مسائله - [00:08:47](#)

محتاج الى من يقوم على رعايته فيعوله بامداده بانواع العلوم وتغذيته بمهماها شيئا فشيئا حتى يحصل له خذ من العلم وقوله فصول مترجمة اي مقرونة بترجم وضفت لتفصح عن مضمونها - [00:09:08](#)

اي مقرونة بترجم وضفت لتفصح عن مضمونها وسميت العناوين التي يجعل قبل جملة من المسائل ترجم لانها تترجم عن مضمون تلك المسائل اي تخبر عنها لانها تترجم عن مضمون تلك المسائل اي تخبر - [00:09:35](#)

عنها وتنبئ عن مقصودها وهذه الفصول تتضمن مسائل في الفقه من بابي الطهارة والصلة لانهما اولى ابواب الفقه بالدرس واحقها بابداء الاخذ لافتقار المتعلم اليهما في اقامة ما يلزمها من العبادة ابتداء - [00:10:04](#)

ومما يعين على اخذها التفقة فيها بواسطة متن في مذهب من المذاهب المتبوعة ليعين على فهم تلك الاحكام ويوصل الى تصور مسائلها. فإذا فهمت تلك المسائل طلبت معرفة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فيها ومن جملة المذاهب المتبوعة - [00:10:34](#)

مذهب الامام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى فانه مذهب شهير له اتباع في كثير منها البلدان فمنها بلادنا هذه ومنها عمان ومنها سوريا ومنها فلسطين في نواح اخرى من الارض - [00:11:12](#)

فوضع هذا المتن وفق هذا المذهب لشهرته في جملة من البلاد الاسلامية ومنها بلادنا هذه فالذهب المعتمد في نظام الحكم هو مذهب الامام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى. نعم - [00:11:46](#)

الله اليكم قلتم حفظكم الله فصل في الاستطابة وهي الاستنجاء بماء او بحجر ونحوه. والاستنجاء هو ازالة اسم ملوث خارج من سبيل اصلي بماء او ازالة حكمه بحجر ونحوه. وبسم الثاني استجمارا. وهو واجب لكل - [00:12:10](#)

الا من ثلاثة اشياء الريح والطاهر وغير الملوث ولا يصح استجمار الا باربعة شروط. الاول ان يكون بظاهر مباح يابس موقن غير محترم كعظم وروث وطعام ولو لبهيمة. وكتب علم والثاني ان يكون بثلاث - [00:12:30](#)

مساحة اما بحجر ذي شعب او بثلاثة احجار. تعم كل مسحة المحل فان لم تلق زاد ويستحب قطعه والثالث الا يجاوز الخارج موضع العادة. والرابع حصول الانقاء. والانقاء بماء نعود خشوع - [00:12:50](#)

المحل كما كان وبحجر ونحوه ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء. وظنه كاف. عقد المصنف ووفقه الله فصلا من فصول هذا الكتاب ترجم له

بقوله فصل في الاستطابة وترجمته موافقة بعض كتب المذهب كالخرق والهداية وغيرهما - 00:13:10

واختلف الاصحاب في الترجم الموضعة الجامعة للمسائل المذكورة في هذا الفصل فعقدوا لها تراجم على اربعة انحاء. اولها ترجمته باسم باب الاستطابة ترجمته باسم باب الاستطابة. وثانيها ترجمته باسم باب الاستنجاج - 00:13:41

وثالثها ترجمته باسم باب قضاء الحاجة باسم باب اداب قضاء الحاجة ورابعتها ورابعها ترجمته باسم اداب التخلی واجمل هذه التراجم الموافقة للشرع والطبع هو الترجمة التي اختارها المصنف فقدمها على غيره فقال باب الاستطابة - 00:14:12

ا لم يحصل به من تطبيب البدن لما يحصل به من تطبيب البدن. دفع النجاسة عنه وذكر المصنف في هذا الفصل اربع مسائل كبار فالمسألة الاولى ذكر فيها حقيقة الاستطابة - 00:14:46

في قوله وهي الاستنجاج بماء او حجر ونحوه فالاستطابة تتبيّن بهذا الحد المفصح عنها. وانها الواقعه بذلك والاستنجاج يراد به ازالة النجو. والاستنجاج يراد به ازالة النجو. والنحو اسم للخارج - 00:15:10

والنحو اسم للخارج فهو بازالتة للخارج بماء او حجر ونحوه ينفي ذلك الخارج عنه مستطيبا اي طالبا للطيب وهي الحال الكاملة في مباعدة الحدث. ثم ذكر المسألة الثانية في قوله - 00:15:38

والاستنجاج هو ازالة نجس ملوث الى اخره وهي تتضمن بيان حقيقة الاستنجاج الشرعية. وان الاستنجاج يقع على احد شيئاين وان الاستنجاج يقع على احد شيئاين احدهما ازالة نجس ملوث الى ازالة نجس ملوث - 00:16:03

خارج من سبيل اصلي بما خارج من سبيل اصلي بما والآخر ازالة حكمه حجر ونحوه ازالة حكمه بحجر ونحوه. فاما الاول وهو ازالة النجس فالمراد بالنجس العين المستقدمة شرعا. العين المستقدمة شرعا. اي - 00:16:37

بقدرتها شرعا لا طبعا. اي المحكوم بقدرتها شرعا لا طبع. لان المستقدرات نوعان احدهما ما حكم بقدرته بطريق الشرع ما حكم بقدرته بطريق الشرع. فورد الدليل فيه على كونه قذرا - 00:17:09

كالبول والآخر المستقدمة العرف. المستقدمة العرف. وهو ما وقع استقداره بطريقة عرف فتتفر عنده طباع الناس القوية كالمخاطئ والنجس ينحصر في المستقبل الشرعي فقط. واما المستقدمة العرف فلا يدخل في اسم - 00:17:42

النجس وهذا النجس متصرف بكونه ملوثا والتلويث هو التقدير والتلويث هو التقدير وهذا النجس خارج اي مباین مفارق في خروجه من سبيل اصلي والسبيل هو المخرج وكل انسان له سبيلان القبل والدبر - 00:18:20

وتكون ازالتة هنا واقعة بماء واما الثاني وهو ازالة حكمه بحجر ونحوه فالمراد رفع حكم الخارج فالازالة ليست حقيقة فالازالة ليست حقيقة لان مستعمل الحجر ونحوه اذا استعمله بقي بعد استعماله - 00:18:58

ما لا يرفعه الا الماء. بقي بعد استعماله ما لا يرفعه الا الماء. وهو البلة التي تكون بعد ازالة الخارج بالحجر. فمن استعمل حجرا فازال الخارج بقي بعد ازالتة بلة وهي المادة اللزجة التي تقارن الخارج - 00:19:35

فهنا لا تكون الازالة حقيقة لبقاء اثر النجاسة لكنها تكون حكمية ويعنى عن ذلك الاثر لمشقة ازالتة بالحجر ونحوه. وهذا الثاني يسمى استجمارا لاستعمال الجمال فيه وهي الحجارة ثم الحق بها ما في حكمها - 00:20:03

ثم الحق بها ما في حكمها كورق خشن ثم ذكر المسألة الثالثة بقوله وهو واجب لكل خارج الا من ثلاثة اشياء مبينا ان الاستنجاج يجب لكل خارج من السبيل الاصلي - 00:20:36

قل او كثر معتادا كان كبول او غير معتاد كدود فاي خارج من السبيل الاصلي يجب الاستنجاج له الا ثلاثة اشياء اولها الريح والمراد بها الريح الناشفة التي لا رطوبة معها. الريح الناشفة التي لا رطوبة معها - 00:20:58

اما الريح المصحوبة برطوبة تشتمل على بعض الخارج وان قل فيجب الاستنجاج منها والعصر في الريح ان تكون غير مصحوبة بشيء من الخارج الا ان بعض العلل التي تضرب الانسان ربما اذا خرجت منه ريح - 00:21:31

معها شيئا من الخارج فوجد رطوبة ذلك الخارج. وهذه الرطوبة المحکوم بها يكون مع وجود بعض الخارج. يكون مع وجود بعض الخارج فان لم يوجد لم يضر ذلك شيئا. وثانيها الطاهر - 00:21:59

فإذا كان الخارج ظاهرا لم يجب الاستجاء منه كالمني فان المني مني ليس نجسا. ويجب الاغتسال من خروجه
لكن لا يجب الاستجاء منه وثالثها غير الملوث - 00:22:30

اي غير المقدر كالبعير الناشف فمن يبست بطنه لعلة ونحوها فصار الخارج من بطنه ناشفا لا رطوبة فيه فانه حينئذ لا
يجب عليه الاستجاء ولم يختلف الحنابلة رحمهم الله في هؤلاء الثلاثة - 00:22:58

الا ان منهم من لم يذكر الريح اكتفاء باندراجها في الظاهر. الا ان منهم من لم يذكر الريح اكتفاء باندراجها في ظاهر وافرادها بالذكر
اولى. في بيان المستثنى من وجوب الاستجاء - 00:23:32

ثم ذكر المسألة الرابعة وتتضمن شروط صحة الاستجمار. فذكر ان الاستجمار لا يصح الا باربعة شروط فالشرط الاول ان يكون ظاهر
مباح يابس الى اخره. وهذه الجملة ينتظم فيها عند الحنابلة - 00:23:55

كما ذكر ابن مفلح في المبدع وغيره شروط المستجمل به. شروط المستجمل به. فان اجمل به شروطا خمسة فان للمستجمل به
شروط خمسة تعد جميعا شرطا في صحة الاستجمار فشروط المستجمل به اولها ان يكون ظاهرا لا نجسا ولا متنجسا - 00:24:20
اولها ان يكون ظاهرا لا نجسا ولا متنجسا والنجس هو العين المستقدرة شرعا والمنتجس هو الطاهر الذي لحقته نجاسة. والمنتجس
هو الطاهر الذي لحقته نجاسة وثانيها ان يكون مباحا غير مسروق ولا مغصوب. ان يكون مباحا غير - 00:24:51

ولا مسروق. والراجح صحة الاستجمار بغير المباح مع لحوق الاثم لفاعله والراجح صحة الاستجمار بغير المباح مع لحوق الاتم لصاحب
لان عدم الاباحة وصف خارجي لا يتعلق بالاستجمار. لان عدم الاباحة وصف خارج - 00:25:22

لا يتعلق بالاستجمار وهو رواية مخرجة عن الامام احمد اختارها من اصحابه ابن تيمية الحفيد رحمة الله وهو ظاهر كلام ابن قدامة
فلو قدر ان احدا اخذ حجارة من ارض منصوبة ليست جمرة بها. فازال الخارج بهذه الحجارة. فعلى مذهب الحنابلة - 00:25:52

لا يصح ذلك وعلى الراجح يصح ذلك مع لحوق الاثم به وثالثها ان يكون يابسا غير رخو ولا ندي ان يكون يابسا غير رخو ولا ندي
يكونلينا ولا رطبا داخلته النداوة - 00:26:30

ورابعها ان يكون منقيا. اي مذهبها لنجاسة الخارج. اي مذهبها لنجاسة الخارج وخامسها ان يكون غير محترم. ان يكون غير محترم فلا
يجوز الاستجاء ومن المحترم ما له حرمة. والمحترم ما له حرمة. ومنه كما ذكر المصنف عظم - 00:27:02

وروث وطعم ولو لبهيمة. اي ولو كان طعام بهيمة. وكتب علم فالمعدودات انفا لهن حرمة فلا يجوز الاستجاء بهن واختار بعض اهل
العلم صحة الاستجاء بهن وانه يقع مجزيا منهم ابن تيمية الحفيد - 00:27:34

وهو ظاهر كلام الزركشي في شرح الخرق والشرط الثاني من شروط الاستجمار ان يكون بثلاث مساحات اما بحجر ذي شعب ثلاث اما
بحجر ذي شعب ثلاث اي ثلاث نواح او بثلاثة احجار منفصلة - 00:28:08

فاما ان تكون كل مسحة بحجر مفرد او تكون كل مسحة بجهة من حجر ذي شعب ثلاث فيمسح بكل جهة من جهاته. وشرط المسحة
ان تعم المحل. وشرط المسحة ان تعم المحل والمحل هو الصفتان والمسربة. والمحل هو الصفتان والمسرة - 00:28:41
والمقصود بالصفتين الجانبان من الوركين يحيطان بالخرج الجانبان من الوركين اللذين يحيطان بالخرج وهما
باطن الالية المستتر بالانطباق عند القيام وهو باطن الالية تجروا بالانطباق عند القيام اي اذا قام المرء فانتصب قائما انطبقا -
00:29:16

والمسربة ما بينهما. فلا بد ان تعم كل مسحة المحل المذكور اي تشمله فان لم تندثر ثلاثة وبقيت بقية من النجاسة زاد فمسح رابعة فان
لم تذهب النجاسة زاد خامسة فالمقصود ازالة نجاسة الخارج. واقل - 00:29:53

ما تحصل به كونها بثلاثة احجار او مقام مقامها من حجر ذي ثلاث شعب ثم الزيادة على الثلاث بحسب ما يستدعيه بقاء النجاسة
والسنة ان يقطعه على وتر فلو قدر - 00:30:21

ان نجاسته لم تنتهي بثلاثة احجار فزاد رابعا انتفت به النجاسة فانه يزيد خامسا ليقطعه على وتر. مع كون الخامس ليس لازلة
النجاسة ان النجاسة اندفعت بالرابعة. لكن للمبالغة في دفع النجاسة وموافقة السنة في - 00:30:45

قطعها على وتر. والشرط الثالث الا يجاوز الخارج موضع العادة اي المحل المعتمد بان ينتشر الخارج الى الحسفة مثلا اي المحل المعتمد بان ينتشر الخارج الى الحسفة مثلا - [00:31:16](#)

وهي وهي الجلدة المقطوعة من الذكر او يصل الى اطراف الصفتين فيكون بهذا مجاوزا للعادة لان محل العادة هو نفس محل الخروج فاذا زاد عن ذلك وجاؤز موضع العادة في الخروج فانه لا يجزئ حينئذ الاستجمار. لان مثله لا - [00:31:42](#) اتندفع نجاسته الا باستعمال الماء؟ اما اذا كان الخارج موافقا محل العادة كفى فيه استجمار والشرط الرابع حصول الانقاء اي تتحققه. وقد ذكر المصنف ما يحصل به الانقاء - [00:32:14](#)

عند استعمال الماء وما يحصل به الانقاء عند استعمال الحجر تأمل انقاء عند استعمال الماء فهو عود خشونة المحل كما كان فهو عود خشونة المحل كما كان. اي رجوعه الى سابق حاله - [00:32:39](#)

اي رجوعه الى سابق حاله. بانتفاء الزوجة التي هي اثر الخارج بانتفاء الزوجة التي هي اثر الخارج. فاذا استعمل الماء فانتفت هذه اللجوء للزوجة تحقق حينئذ الانقاء بالماء. واما الانقاء بالحجر ونحوه فهو ان يبقى اثر لا يزيله - [00:33:00](#) الا الماء فهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء. والمراد بالاثر البلة التي تبقى عند ما للحجر فان المرء اذا استعمل الحجر فاندفعت عنه نجاسة الخارج بقيمة من اثره وهي البلة - [00:33:28](#)

وهذه البلة لا يدفعها الا الماء وهي معفون عنها عند الاستجمار. بحجارة ونحوها لمشقة التحرز منها. فان المرء فاستعمل الحجر لم تدفع تلك النجاسة الا بان يؤذني نفسه. وهو منهى عن اذية نفسه - [00:33:49](#)

فصارت معفوا عنها توسيعة على الخلق ودفعا للضرر عنهم. ولا يشترط وجود اليقين لتحقيق الانقاد بل يكفي الظن وهذا معنى قوله وظنه كاف ايضا حصول الانقاء كاف ولا يشترط اليقين - [00:34:15](#)

والمراد بالظن هنا هو الظن المحكوم به. هو الظن المحكم به مما يسمى ظنا غالبا مما يسمى ظنا غالبا. فاذا غالب على ظنه حصول الانقاء كفاه ذلك اما الظن المتوجه الذي لا حقيقة له فلا يغول عليه. نعم - [00:34:38](#)

قلتم احسن الله اليكم فصل في السواك وغيره. وهو استعمال عود في اسنان ولثة ولسان لاذهاب التغير ونحوه التسوق بعد لين موقن غير مضر لا يتفتت الا لصائم بعد الزوال فيكره. ويباح قبله بعود رطب - [00:35:06](#)

تحبب يابس ولم يصب السنة من اشتاك بغير عود. ويتأكد عند صلاة ونحوها وتغير رائحة فم ونحوه الفطرة قسمان الاول واجبة وهي ختان ذكر وانثى عند بلوغ ما لم يخف على نفسه. وفعله زمن صغر - [00:35:26](#)

افضل والثاني مستحبة وهي استحداد وهو حلق العانة وحفر شارب او قص طرفه وتقليم ظفر ونتف ابط فانشق او تنور. عقد المصنف وفقه الله فصلا اخر من فصول كتابه. ترجم له - [00:35:46](#)

بقوله فصل في السواك وغيره وذكر فيه ست مسائل كبار فالمسألة الاولى بيان حقيقة السواك في قوله وهو استعمال عود في اسنان ولثة ولسان لاذهاب التغير ونحوه. والثالثة اسم للحمة الاسنان والرابعة اسم للحمة الاسنان. اي اللحمة التي انغرزت فيها الاسنان - [00:36:06](#)

علوا وسفلا. وهي مخففة لا مشددة. فيقال لثة ولا يقال لثة. والمقصود من استعمال العود اذهاب التغير ونحوه. كتطييب فم مبالغة في تطهيره والمسألة الثانية ذكر فيها حكم السواك بقوله فيسن التسوك. اي يسن - [00:36:38](#)

استعمال الله السواك اي يسن استعمال الله السواك وهي المسواك حكم استعمالها عند الحنابلة سنة مطلقة. حكم استعمالها عند الحنابلة سنة مطلقا الا في حالين اولاهما لصائم بعد الزوال لصائم بعد الزوال - [00:37:08](#)

والاخري لصائم قبل الزوال لصائم قبل الزوال. فاما الحال الاولى وهي السواك لصائم بعد الزوال تكره في مذهب الحنابلة في استعمال السواك بعد الزوال لصائم مطلقا لا فرق بين يابسه ولا رطبه. واما المسألة واما الحال الثانية وهي - [00:37:40](#)

استعمال السواك للصائم قبل الزوال فانه مباح بعد رطب فانه مباح بعد رطب ومستحب بعد يابس ومستحب بعد يابس. وأشارا الى هاتين الحالين بقوله الا لصائم بعد الزوال فيكره ويباح قبله بعد رطب ويستحب ببابس - [00:38:14](#)

والصحيح ان السواك سنة مطلقا للصائم وال الصحيح ان السواك سنة مطلقا للصائم كغيره لا فرق بين رطبه ولا يابسه. لا فرق بين رطبه ولا يابسه ولا فرق بين كونه قبل الزوال ولا بعده. لعموم الاحاديث - [00:38:46](#)

وهو مذهب الجمهور لكن يجتنب منه في حق الصائم ما صار باخرة مطعما بانواع من الطعوم فان في صنعة المسواك اليوم اشياء دخلها الحاق الطعوم بها كطعم النعناع او غيره. فمثل هذا مما ينبغي ان يجتنبه الصائم - [00:39:18](#)

تبعا لما تقرر من وجوب حفظ الصائم صومه وانه لا يستباح شيء ربما اوقعه في الاخلال به فان الطعوم في حق الصائم ممنوعة وانما رخصوا في اشياء تبعا لمنفعة الانسان فيها. وما عدا ذلك مما يمكن التحرز منه فانه - [00:39:51](#)

او لا ينبغي ان يستعمله. وهذه المساويك المطعمة مما يمكن التحرز منها. بان لا يستعملها المرء حال صيامه ويستعمل غيرها. ثم ذكر المسألة الثالثة مبينا صفة العود المستعمل فقال بعد ماقيل منهن غير مضر لا يتفتت - [00:40:21](#)

فالعود عندهم متصرف باربع صفات اولها اللين بان يكون مندا اي مشتملا على ندوة ورطوبة اي مشتملا على ندوة ورطوبة. وثالثها ان يكون منقيا اي مزيلا للتغير مطيبا الفم لانه هو المقصود من استعمال السواك فانما يقصد استعمال السواك لازالة التغير وتطبيب رائحة الفم - [00:40:46](#)

الفم فان لم يكن منقيا لم يتتحقق غرضه وثالثها ان يكون غير مضر لان الضرر ينفي ويمعن العبد منه فاذا كان جارحا للثة فانه مما لا ينبغي استعماله ويذكره لمفارقتة مقصود استعمال السمات السواك. لان استعمال السواك لتطبيب الفم - [00:41:25](#)

وملؤه بالدم يخالف هذا المقصود ورابعها ان يكون غير متفتت لان التفتت لا يحصل معه المقصود من استعمال السواك فانه يصير ضعيفا لا يؤدي الى اذهاب التغير اللاحق الفم والمسألة الرابعة ذكرها في قوله ولم يصب السنة من اشتكتى بغير عود - [00:42:01](#) اي كاصبع وخرقة. فلو انه اذهب هذا التغير باصبعه او خرقه استعملها على اسنانه لوالدته لم يكن مصيبة للسنة عند الحنابلة. وهو الصحيح لان الشرع جاء باستعمال الله معينة فيه وهي العود المعروف - [00:42:33](#)

السواك. والمسألة الخامسة بين فيها مواضع تأكيد استعماله في قوله ويتأكد عند صلاة ونحوها وتغير رائحة فم ونحوه فالسواك مطلوب تأكيدا في مواضعين احدهما عند صلاة ونحوها والآخر عند تغير رائحة فم ونحوه. وهاتان الجملتان جامعتان. للمواضع - [00:43:02](#)

متفرقة التي يذكرها الحنابلة فان ما ذكروه مما يرجع الى العبادات مندرج في قوله عند صلاة ونحوها وما ذكروه مما يرجع الى العادات مندرج في قوله وتغير رائحة فم ونحوه - [00:43:37](#)

والاخذ بالعبارة الاجمع اనفع. فنظير الصلاة مثلا قراءة القرآن ونظير تغير رائحة فم اطالة سكوت فاما يتأكد في الاول منهمما اكدوا في الثاني لاشتراكهما اشتراكهما جميعا في العلة. ثم ذكر المسألة السادسة بقوله - [00:44:00](#)

وسنن الفطرة عثمان. ذاكرا فيها ما اشار اليه في الترجمة بقوله وغيره فان غير السواك مما يذكره الحنابلة في هذا الباب هو سنن الفطرة وسنن الفطرة هي السنن المنسوبة الى الاسلام في كل ملة. هي السنن المنسوبة الى الاسلام في كل ملة - [00:44:27](#) فان الفطرة هي الاسلام قاله كثير من السلف واختاره جماعة من المحققين كابن تيمية الحفيد وصاحبہ ابی عبدالله ابن القیم وذكر المصنف ان ان سنن الفطرة عند الحنابلة نوعان احدهما سنن واجبة - [00:44:59](#)

والآخر سنن مستحبة فاما السنن الواجبة فذكرها بقوله وهي ختان ذكر او انتى عند بلوغ ما لم يخف على نفسه وزمن صغر افضل فابتداها بذكر الختان وهو واجب عند الحنابلة. معدود في سنن الفطرة - [00:45:27](#)

والختان نوعان والختان احدهما ختان الذكر ويكون باخذ جلد الحشة ويكون باخذ جلد الحشة اي اعلى الذكر وتسمى الالفة والغرلة وتسمى الالفة والغرلة والآخر ختان الانثى ختان الانثى ويكون باخذ جلد فوق محل الايلاج - [00:45:57](#)

ويكون باخذ جلد فوق محل الايلاج تشبه عرف الديك والفرق بين اخذهما عند الحنابلة ان ختان الذكر يستحب فيه استقصاء اخذ الجلد. ان ختان الذكر يستحب فيه استقصاء اخذ الجلد فيبالغ فيه - [00:46:39](#)

واما ختان المرأة فلا يستحب اخذها كلها فلا يستحب اخذها كلها استبقاء لمنفعتها لها ووقت البلوغ وقت الختان عند البلوغ. فاذا بلغ

الرجل اه فاذا بلغ الذكر او الانثى وجب الختان ما لم يخف ضررا - 00:47:07

فان خاف ضررا سقط عنده الوجوب دفعا للضرف فالله سبحانه وتعالى يقول فاتقوا الله ما استطعتم ولحق الضرر فيه مشقة بالعبد وتقديمه قبل البلوغ في زمن صغر افضل وتقديمه قبل البلوغ في زمن صغر افضل كما قال وزمن صغر افضل - 00:47:43
وزمن صغر افضل لسرعة براء الجرح فيه وحصول صحة البدن سريعا من اثره وحصول صحة البدن سريعا من اثره. وزمن الصغر عند الحنابلة ما بعد سابعه الى ما قبل بلوغه - 00:48:14

ما بعد سابعه الى ما قبل بلوغه وبه يعلم ان السابع فما دونه عند الحنابلة ليس مرادا فان مذهب الحنابلة كراهة الختان في يوم السابع فيما قبله كراهة الختان في يوم السابع بما قبله - 00:48:42

فيكون الصغر المذكور فضليته ما بعد السابع الى قبيل البلوغ والراجح عدم كراهة الختان في السابع كما قبله. والراجح عدم كراهة الختان في السابع بما قبله وهو مذهب جمهور اهل العلم - 00:49:12

واما القسم الثاني من سنن الفطرة وهو السنن المستحبة فعدها بقوله وهي وحفو شارب او قص طرفه وتقليم ظفر ونتف ابط فهي اربع فهي اربع اولها المذكور في قوله الاستحداد - 00:49:37

وفسره بقوله حلق العانة حلق العانة اي استقصاء اخذ شعرها بحديدة اي استقصاء اخذ شعرها فالاستحداد منسوب الى استعمال حديدة فيها. فالاستحداد منسوب الى استعمال حديدة فيها والعانة اسم للشعر المحيط بالفرج. والعانة اسم للشعر المحيط بالفرج - 00:50:09

وثانيها حف الشارب حف الشارب والمراد به استقصاء اخذه. استقصاء اخذه. بقص طرفه النازل على الشفة بقص طرفه النازل على الشفة فاذا نزل شعر الشارب على الشفة استحب قصه. فان زاد على ذلك بالبالغة - 00:50:43

في الاخذ كان مستحبها ايضا. فهو مخير في هذه الفطرة بين حف شاربه وقصي طرفه فكلاهما سنة وبها تجتمع الاحاديث وهو وهي رواية عن الامام احمد هي مذهبها واختارها من المحققين ابن جرير الطبرى - 00:51:16

والثالث تقليم الظفر والمراد به قص الاظفار بالايدي والارجل والرابع نتف الابط وهو نتف الشعر الكائن فيه والابط اسم لما يتبعنه المنكب من الجسد والمنكب والافلك اسم لما يتبعنه المنكب من الجسد. فما هو باطن المنكب يسمى - 00:51:48

قبطا والسننة فيه نتفه والسننة فيه نتفه بان يأخذه قلعا وزرعا فانشق نتفه حلقه باستعمال الله الحلاقة او تنور اي استعمل النور اي استعمل النورة وهي اخلاقا من مواد - 00:52:22

تزيل الشعر اذا وضعت على الجسد وهي اخلاقا من مواد تزيل الشعر اذا وضعت على الجسد. وفي معناها ما استجد اليوم من مزيالت الشعر. وفي معناه ما استجد اليوم من مزيالت الشعر فكلها مما يجوز استعماله - 00:52:54

اذا شق عليه نتفه ما لم تؤدي الى ضرر ما لم تؤدي الى ضرر. فان اطلع ان شيئا من هذه المزيالت المستجدة يلحق بالمرء ضررا منع منه دفعا للضرر نعم - 00:53:23

قلتم احسن الله اليكم فصل في الوضوء وهو استعمال ماء طهور مباح في الاعضاء الاربعة الوجه واليدين والرأس والرجلين على صفة معلومة وشروطه ثمانية. الاول انقطاع ما يوجبه الثاني النية والثالث الاسلام والرابع العقل والخامس التمييز. السادس - 00:53:45

الظهور المباح والسبعين ازالة ما يمنع وصوله الى البشرة. والثامن استنجاء او استجمamar قبله. وشرط ايضا دخول وقت على من حدثه دائم لفرضه وواجبه التسمية مع الذكر وفرضه ستة الاول غسل الوجه ومنه الفم بالمضمضة - 00:54:05

الانف بالاستنشاق والثاني غسل اليدين مع المرفقين والثالث مسح الرأس كله ومنه الاذنان. والرابع غسل الرجلين مع الكعبين والخامس الترتيب بين الاعضاء كما ذكر الله تعالى. والسادس الموالاة بالا يؤخر غسل عضو حتى يجف العضو الذي قبله - 00:54:25
او بقية عضو حتى يجف اوله بزمن معتدل او قدره من غيره. ويسقطان مع غسل عن حدث اكبر نوافذه ثمانية الاول خارج من سبيل مطلقا. والثاني خروج بول او غائط من باقي البدن قل او كثر او نجس - 00:54:45

ان فحش في نفس كل احد بحسبه. والثالث زوال ايقظ الاخ اللي بجنبه ايقظ الاخ هذا قبلوه ترى عليه فوت والثالث زوال عقل او تعططيته الا يسير نوم من قاعد وقائم غير مستند ونحوه. والرابع مس فرج ادمي - [00:55:05](#)

متصل بيده بلا حائل. والخامس لمس ذكر او انثى الامر بشهوة بلا حائل. ولا ينتقض وضوء ممسوس فارجوه او ملموس بدنه ولو وجد شهوة. والسادس غسل ميت. والغاسل من يقلب الميت ويباشره لا من يصب الماء ونحوه - [00:55:28](#)

والسابع اكل لحم الجزور والثامن الردة عن الاسلام اعاذنا الله تعالى منها. وكل ما اوجب غسلا اوجب وضوءا غير موت ومن تيقن طهارة وشك في حدث او عكسه بنى على يقينه. عقد المصنف وفقه الله فصلا - [00:55:48](#)

اخرا من فصول كتابه ترجم له بقوله فصل في الوضوء. وذكر فيه ست مسائل كبار فالمسألة الاولى بيان حقيقة الوضوء الشرعية وهي المذكورة في قوله استعمال ماء طهور مباح في الاعضاء الاربعة. الوجه واليدين - [00:56:08](#)

الرأس والرجلين على صفة معلومة. فالوضوء مخصوص شرعا باستعمال الماء المباح في هذه الاعضاء الاربعة على صفة معلومة اي مبينة معينة اي مبينة معينة والخبر عن الحكم الشرعي بالمعلوم اولى من المخصوص - [00:56:36](#)

والخبر عن الحكم الشرعي بالمعلوم اولى من المخصوص بان تقول مثلا في وقت معلوم لا وقت مخصوص او تقول على صفة معلومة لا صفة مخصوصة. لأن العلم هو المستعمل في هذا محل في خطاب الشرع. لأن العلم والمستعمل في هذا محل في - [00:57:06](#)

خطاب الشرع قال الله عز وجل في ايام معلومات. وقال الحج اشهر معلومات فمقصود المصنف في قوله على صفة معلومة اي مبينة بطريق الشرع. فالوضوء عند الحنابلة ما جمع هذه الاوصاف المذكورة في حد - [00:57:34](#)

والراجح صحة الوضوء بالماء غير المباح. والراجح صحة الوضوء بالماء بغير المباح كالمسروق والمغصوب واجزاؤه العبد اذا استعمله وهذا هو مذهب جمهور اهل العلم. وهذا هو مذهب جمهور اهل العلم. فالوضوء شرعا هو استعمال - [00:58:01](#)

الماء الطهور في الاعضاء الاربعة على صفة معلومة هو استعمال الماء الطهور في الاعضاء الاربعة على صفة معلومة فالفرق بين مذهب الجمهور ومذهب الحنابلة هو قيد الاباحة. ثم ذكر المسألة الثانية وتتضمن شروط الوضوء. وشروط - [00:58:30](#)

اصطلاحا هي اوصاف خارجة عن ماهية الوضوء هي اوصاف خارجة عن ماهية الوضوء تترتب عليها اثارها تترتب عليها اثارها والماهية هي الحقيقة. والماهية هي الحقيقة وعدتها ثمانية فالاول انقطاع ما يوجبه - [00:59:02](#)

اي ما يوجب الوضوء وموجب الوضوء هو ناقضه وموجب الوضوء هو ناقضه فموجبات الوضوء ما ينتقض به. فموجبات الوضوء ما ينتقض به وانقطاعه ان يفرغ منه فلا يشرع في الوضوء - [00:59:33](#)

حتى ينقطع موجبه فلو قدر ان اراد ان يتبول ثم وهو قاعد يتبول شرع يتوضأ فان وضوئه باطل لأن موجبه لم لم ينقطع والثاني النية وهي قصد القلب وهي شرعا - [01:00:03](#)

قصد القلب الى العمل تقربا الى الله والثالث الاسلام والمراد به الدين الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم. والرابع العقل وهو قوة يتمكن بها الانسان من الادراك - [01:00:37](#)

وهو قوة يتمكن بها الانسان من الادراك الخامس التمييز وهو وصف قائم بالانسان يتمكن معه من تمييز منافعه ومضاره وهو وصف قائم بالانسان يتميز معه يتبيّن به ما ما يميّز به - [01:01:00](#)

منافعه ومضاره. فإذا وجد التمييز بين المنافع والمضار سمى هذا تمييزا. والسادس الماء الطهور المباح. الماء الطهور المباح وقيد الطهور خرج به الطاهر والنجل وقيد المباح خرج به ما ليس مباحا - [01:01:35](#)

المسروق والمغصوب والموقوف على غير وضوء اي كما جعل وقفا للشرب فقط والراجح صحة الوضوء بالماء غير المباح مع اللائم والراجح صحة الوضوء بالماء غير المباح مع اللائم وهو مذهب الجمهور - [01:02:02](#)

والسابع ازاللة ما يمنع وصوله الى البشرة اي ما يمنع وصول الماء الى البشرة وهي الجلد ظاهرة من البدن وهو كل ما له جرم وهو كل ما له جرم كدهن او طلاء او وسخ مستحكم - [01:02:28](#)

فان لم يكن له جرم فانه لا يمنع اصوله كالحناء كالحناء وعلامة الجرم وعلامة الجرم ان الماء يسيل ولا يبقى على العضو. ان الماء يسيل يعني ينزل عن العضو ولا يبقى عليه - [01:02:57](#)

كمن وضع دهنا كثيفا على يده فانه اذا جعل الماء عليه تجمع هذا الماء في نقطه بينة تظهر انه لم يدخل انه لم يلامس ظاهر البشرة فحينئذ لابد ان يزيل هذا الدهن لانه يمنع وصول الماء الى البشرة - [01:03:25](#)

والثامن استنجاء او استجمار قبله اي اذا كان الخارج بولا او غائطا فانه يستنجي او يستجبر له ومحل هذا الشرط من احتاج الى قضاء الحاجة. فمن تلبس بقضاء الحاجة فانه يلزم الاستنجاء - [01:03:58](#)

او الاستجمار قبل الوضوء ثم ذكر شرطا زائدا خاصا فقال وشرط ايضا دخول وقت على من حدثه دائم لفرضه دائم الحدث هو من يتقطع حدثه ولا ينقطع ومن يتقطع حدثه ولا ينقطع - [01:04:30](#)

فيبقى حدثه بعد خروجه منه متتابعا مدة. كمن به سلس بول او سلس ريح او امرأة مستحاضة فان هؤلاء اذا قضوا حاجتهم لم يتقطع الحدث منهم بل يتقطع فيكون خروجه مرة بعد مرة و - [01:04:58](#)

دفعه بعد دفعه فما فمن كان كذلك شرط له ان لا يتوضأ لفرضه الا بعد دخول وقته شرط له ان لا يتوضأ لفرضه الا بعد دخول وقته فاذا اراد ان يصل الى مثلا صلاة العشاء - [01:05:27](#)

توضأ بعد دخول وقتها فاذا دخل وقتها توضأ ثم صلى ولم يضره الخارج حينئذ فهو مما عفي عنه لمشقة التحرز منه. ثم ذكر المسألة السادسة في قوله وواجبه التسمية - [01:05:53](#)

ثم ذكر مسألة الثالثة بقوله وواجبه التسمية. اي واجب الوضوء وواجب الوضوء هو ما يدخل في ماهية الوضوء وربما سقط لعذر. ما يدخل في ماهية الوضوء وربما سقط لعذر. والمراد بالتسمية قول بسم الله - [01:06:20](#)

قول بسم الله والمراد بقوله مع الذكر اي مع التذكر والافصح فيها ضم الذال فان نسي او سهى سقط عنه الواجب والراجح ان التسمية عند الوضوء جائزة. والراجح ان التسمية عند الوضوء جائزة - [01:06:50](#)

وهو رواية عن ابي حنيفة ومالك والقول بالاستحباب فيه قوة والقول بالاستحباب فيه قوة اما الایجاب فيه بعد واما الایجاب فيه بعد. ثم ذكر المسألة الرابعة مبينا فيها فروض الوضوء فقال وفروضه ستة - [01:07:22](#)

وفروض الوضوء هي ما تتركب منه ماهية الوضوء. ما تتركب منه ماهية وضوء ولا يسقط مع القدرة ولا يسقط مع القدرة عليه. ولا يجبر بغيره ولا يسقط مع القدرة عليه ولا يجبر بغيره وعدتها ستة - [01:07:49](#)

الاول غسل الوجه ومنه الفم بالاستنشاق والانف ام منه الفم بالمضمضة والانف بالاستنشاق اي غسل الفم بالمضمضة وغسل الانف بالاستنشاق. لأن الانف والفم من جملة الوجه فيكون الغسل المأمور به فيهما على هذه الصورة مضمضة - [01:08:13](#)

في الفم واستنشاقا في الانف. والثاني غسل اليدين مع المرفقين فيدخلان في غسل اليدين المبتدئ من اطراف الاصابع في الكف فابتداء اليد يكون من رؤوس الاصابع في الكف فيبتدا وضوئه - [01:08:40](#)

عند غسل يديه في هذا الفرض من اولها في رؤوس اصابعها. حتى يدخل فيها المرفق والمرفق هو العظم الواقع بين الساعد والعضد فالموصل بينهما يسمى مرفقا فالعضد اسم لما فوقه والساعد اسم لما تحته. فالعظم الناتئ بينهما يسمى مرفا - [01:09:04](#)

لان الانسان يرتفق به عند جلوسه. لان الانسان يرتفق به عند جلوسه اي يطلب رفقا لنفسه بتقديم هذا العظم. فيدخل في جملة غسل اليدين. والثالث مسح الرأس كله ومنه الاذنان. فيندرجان في مسحة - [01:09:40](#)

لأنهما من الرأس لا من الوجه. لانهما من الرأس لا من الوجه. والرابع غسل الرجلين مع الكعبين والكعب هو العظم الناتج واسفل الساق هو العظم الناتئ اسفل الساق عند مؤخر القدم. العظم الناتج اسفل الساق عند مؤخر القدم - [01:10:06](#)

ويدخل مع الرجل في غسلها. فإذا غسل المتوضئ رجله ادخل كعبه فغسله معها وكل رجل لها كعبان في اصح قوله اهل اللغة وكل رجل لها كعبان في اصح قوله اهل اللغة احدهما ظاهر والآخر باطن. احدهما ظاهر والآخر باطن. فالعظمان - [01:10:31](#)

الناتئان اسفل الساق عند مؤخر القدم يكون احدهما الى الجهة الظاهرة من البدن. ويكون الآخر الى الجهة الباطنة الى البدن وكلاهما

اسمك كعب. والخامس الترتيب بين الاعضاء كما ذكره الله تعالى - [01:11:02](#)

اي في كتابه والذي ذكره الله عز وجل في كتابه في اية الوضوء هي الاعضاء الاربعة فقال يا ايها الذين امنوا اذا قمت الى الصلاة فاغسلوا ايضًا وجوهكم وايديكم الى المراقب وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين - [01:11:25](#)
فالواجب في الترتيب هو استقلال الاعضاء الاربعة امام الترتيب بين بعضها فليس فرضًا. واما الترتيب بين اعضتها فليس فرضًا بل سنة فلو غسل المتوضئ يده اليسرى الى المرفق قبل غسل يده اليمنى الى المرفق صحة وضوئه. لان -

[01:11:52](#)

تقديم اليمين على الشمال سنة وليس فرضًا. اما لو قدم غسل يديه على الى المرفقين على غسل وجهه فلا يصح وضوئه. والسادس الموالاة وضابطها عند الحنابلة هو المذكور في قوله الا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما قبله - [01:12:21](#)
اي العضو الذي قبله. او ان يؤخر بقية عضو حتى يجف اوله. بان يؤخر غسل اخر مثلا دون المرفق بعد غسله اول اليدين. حتى يجف حتى تجف او اليدين فيكون ذلك مخلا - [01:12:47](#)
الموالاة في العضو الواحد. قال وذلك بزمن معتدل. اي بين البرودة والحرارة. فلا باردا ولا حارا او قدره من غيره اي قدر ذلك الزمن من غير الزمن المعتدل. اي في - [01:13:13](#)

الاوقات التي يشتد فيها الحر او يشتد فيها البرد يعدل ذلك الوقت بالزمن المعتدل واحسن ما قبل في ظبط الزمن المعتدل الذي يستوي تستوي فيه البرودة والحرارة انه الزمن الذي - [01:13:33](#)
يستوي فيه الليل والنهار انه الزمن الذي يستوي فيه الليل والنهار ذكره مرمي الكرمي في في غاية المنتهي والراجح ان ضابط الموالاة هو العرف والراجح ان ضابط الموالاة هو العرف فالله الحكم في تقدير تتابع اعضاء الوضوء - [01:13:54](#)
فإذا حكم العرف بان ذلك لا يخل بتتابعها صحة وضوئه. وان حكم العرف بان ذلك يخل بها لم يصح او ضوئه وهذا هو مذهب الحنفية وهو رواية عن الامام احمد ثم ذكر ان الفرضين الاخرين - [01:14:21](#)

الترتيب والموالاة يسقطان مع غسل عن حدث اكبر. فإذا اغتسل الانسان سقط الترتيب بين الاعضاء موالاة فيها فله ان يغتسل دون ترتيب ولا موالاة. ثم ذكر المسألة الخامسة وتتضمن نواقص الوضوء ونواقص الوضوء هي ما يطرأ على الوضوء فتختلف معه -

[01:14:41](#)

الاثار المترتبة على فعله هي ما يطرأ على الوضوء فتختلف معه الاثار المترتبة على فعله وهي ثمانية الاول خارج من سبيل مطلقا اي كييفما كان قليلا او كثيرا معتادا او غير معتاد طاهرا او غير طاهر - [01:15:13](#)

والثاني خروج بول او غائط من باقي البدن قل او كثیر. فإذا خرج البول او الغائط لا من السبيلين بل من باقي البدن فإنه ينقض قل او كثیر. كما لو انسد مخرجه ففتح له - [01:15:38](#)

فتحة ليندفع منها الخارج في بطنه. فمما اندفع الخارج من بول او غائط من تلك الفتاحة انتقض الوضوء بخروجه او نجس سواهما اي نجس سوى البول والغائط كدم وغيره وشرطه هو المذكور في قوله ان فحش في نفس كل احد بحسبه - [01:15:58](#)

والفحش هو الكثرة فإذا كثر بحكم المرأة على نفسه فإنه يكون ناقضا. فإذا كثر بحكم المرأة على نفسه فإنه يكون مناقضة فالخارج من البدن سوى البول والغائط ينقض بشرطين عند الحنابلة - [01:16:29](#)

فالخارج من البدن سوى البول والغائط من البدن ينقض بشرطين عند الحنابلة احدهما ان يكون الخارج نجسا. ان يكون الخارج نجسا والآخر ان يكون فاحشا وتقدير فحشه يختلف باختلاف احكام الناس على نفوسهم. وكل احد يحكم على نفسه بما يراه - [01:16:50](#)

فاحشا كثيرا. والراجح ان الخارج النجس من البدن سوى البول والغائط لا ينقض الوضوء ان الخارج النجس من البدن لا ينقض الوضوء وهذا مذهب المالكية والشافعية فلو قدر انه خرج منه دم - [01:17:16](#)

ولو كان كثيرا فان وضوئه لا ينقض والثالث زوال عقل او تعطیته. اي ذهاب العقل بالكلية او تعطیته وستره بنوم يحويه الا يسیر نوم من قاعد وقائم غير مستند. ونحوه فيستثنى من ذلك يسیر النوم - [01:17:41](#)

قليله اذا كان من قاعد وقائم لا من مضطجع فلو كان يسيرا من مضطجع فإنه ينقض الوضوء فنقض الوضوء عند الحنابلة له شرطان
فنقض الوضوء بالنوم عند الحنابلة له شرطان احدهما - [01:18:08](#)

ان يكون ذلك النوم كثيرا و الاخر ان يكون يسيرا لكن من غير قاعد او قائم ان يكون يسيرا لكن من غير قاعد
وقائم والراجح ان النوم النافض للوضوء هو الكثير الذي يزول به ادراك الانسان - [01:18:36](#)

والراجح ان الناقص من النوم هو الكثير الذي يزول به ادراك الانسان على اي حال كان قائما او قاعدا او مضطجعا
وهو مذهب الاوزاعي وريبيعة ابن ابي عبد الرحمن رواية عن الامام احمد - [01:19:16](#)

رحمهم الله تعالى والرابع مس فرج ادمي متصل لا منفصل بيده لا ظفره لان ظفره في حكم المنفصل من الانسان لانه يزيله بالقطع
والتلقيم بلا حائل اي الى مانع فمتي افضت اليه الفرج مباشرة انتقض الوضوء. والراجح - [01:19:42](#)

ان مس الفرج لا ينقض الوضوء. والراجح ان مس الفرج لا ينقض الوضوء. وهو مذهب ابي حنيفة رواية عن الامام احمد وهو مذهب
ابي حنيفة رواية عن الامام احمد. والخامس لمس - [01:20:15](#)

او اثنى الاخر بشهوة بلا حائل لمس ذكر او اثنى الاخر بشهوة بلا حائل. والشهوة هي التلذذ فمتي وجدت اللذة فقد وجدت الشهوة
والمقصود بقولهم بلا حائل اي بلا مانع بان يفضي الى الجسد مباشرة - [01:20:35](#)

فتقع المباشرة للجلدة الظاهرة من البدن ولا ينتقض وضوء ممسوس فرجه او ملموس بدنها ولو وجد شهوة. فاذا مس فرج احد او ولم
يكن هو المبتدأ لذلك فان وضوءه لا ينتقض وانما يكون النقض في حق الماس - [01:21:03](#)

اي المبتدئ بالمس فهو الذي ينتقض وضوءه والسادس غسل ميت والغاسل من يقلب الميت ويباشره لا من يصب الماء ونحوه. فمن
يصب الماء لا يكون غاسلا. وان انما الغاسل الذي ينتقض وضوءه هو من يقلب الميت ويباشره بالغسل. والسابع اكل لحم الجزور -
[01:21:28](#)

والجزور هي الابل وعدل الحنابلة عن قولهم اكل لحم الابل لانهم يخسرون منه ما جزر بالقطع بان
يحتاج الى فصله عن العظام بقطعه فان لم يكن كذلك فانه عندهم لا ينقض - [01:21:57](#)

ولذلك فانهم لا ينقضون الوضوء باكل الرأس من الابل او باكل الحوايا كبد او طحال او قلب لانها ليست من جملة ما يدخله الجزر
فليس فيه حاجة الى فصله عن عظم بالة كسكين ونحوها. والثامن الردة عن الاسلام - [01:22:24](#)

منه اعادنا الله تعالى واياكم منها. ثم ذكر المصنف ضابطا كلية في الباب جعله بعض الحنابلة الثامنة مع الغاء ذكر الردة. لانها من
موجبات الغسل. فقال وكل ما اوجب غسلا اوجب - [01:22:51](#)

ضوءا غير موت اي ان كل شيء من موجبات الغسل الذي ذكرها اذا تلبس به الانسان فانه يجب عليه الوضوء ايضا. فاذا خرج منه
المني مثلا دفقا بلذة فانه يجب عليه الوضوء تبعا لوجوب الغسل عليه. فيجمع بين وضوء وغسل - [01:23:11](#)

واستثنى الحنابلة من ذلك ما ذكره المصنف بقوله غير موت لان الموت ليس عن حدث فلا يكون الوضوء واجبا عند الحنابلة بل يسن
والراجح عدم الوجوب مطلقا وهو مذهب الجمهور. فمن تلبس بشيء من موجبات الغسل - [01:23:40](#)

ثم اغتسل كفاه ذلك عن الوضوء ولم يجب عليه الوضوء. والمتألة السادسة ذكرها بقوله ومن تيقن طهارة وشك في حدث او عكسه
بان يتيقن الحدث ويشك في الطهارة بنى على يقينه - [01:24:06](#)

على علمه المجزوم به. فاذا قطع بالطهارة قدمها. واذا قطع بعدمها قدمها. نعم. قلتكم الله اليكم فصل في المسح على الخفين وهو امرار
اليد مبلولة بالماء فوق اكثربن على صفة معلومة - [01:24:26](#)

مقيم ومسافر دون مسافة قصر عاص بسفره يوما وليلة ومسافر سفر قصر لم يعص به ثلاثة ايام بلياليهم وابتداء المدة من حدث
بعد لبس الخفين. ويصح المسح على الخفين بثمانية شروط. الاول لبسهما بعد كمال طهارة بالماء - [01:24:46](#)

والثاني سترهما لمحل فرض الثالث امكان مشي بهما عرفا. والرابع ثبوتهما بنفسهما او بنعليين والخامس اباختهما السادس طهارة
عينهما. والسابع عدم وصفهم البشرة. والثامن والا يكون واسعا يرى منه بعض محل الفرض. ويبطل وضوء - [01:25:06](#)

من مسح على خفيه فيستأنف الطهارة في ثلات احوال. الاولى ظهور بعظ محل الفرض والثانية ما يوجب والثالثة انقضاء المدة. ذكر المصنف وفقه الله فصلا اخر من فصول كتابه ترجم له بقوله - [01:25:26](#)

فصل في المسح على الخفين وذكر فيه خمس مسائل كبار. فالمسألة الاولى في بيان حقيقته. وهي المذكورة في قوله وهو امرار اليد مبلولة بالماء وقيد بها مستفاد من اسم المسح - [01:25:46](#)

فان اسم المسح مجعل عن الفقهاء لما فيه رسالة دون غسل ما فيه في بلة دون اسالة. فاسالة الماء عندهم تسمى غسلا. واما مجرد الامرار دون بل ببل فيسمى مسحا. ويكون ذلك فوق اكثر خف - [01:26:07](#)

والخف هو اسم لمبسوط القدم الذي يكون من الجلد. اسم لمبسوط القدم الذي يكون من الجلد لهذا قال ملبوس بقدم على صفة معلومة اي مبينة عند الفقهاء. وفي حكم الخف - [01:26:35](#)

الجورب الذي غالب استعماله اليوم. والمسألة الثانية بيان مدة المسح ومدة المسح نوعان الاول ثلاثة ايام بلياليهن وهذه حظ مسافر سفر قصر لم يعص به فله شرطان احدهما ان يكون سفره سفر قصر اي جاوز مسافته. ومسافة القصر عند الحنابلة - [01:26:55](#) برد وهي بالمقادير المعروفة اليوم في تقدير المسافات ستة وسبعون كيلا وثمانمائة مترا ستة وسبعون كيلا وثمانمائة وثمان مئة مترا والمشهور في الفتوى تقديرها بثمانين كيلا جبرا للكسر والمشهور في الفتوى تقديرها بثمانين كيلا جبرا للكسر. والآخر ان يكون سفرا لم يعصي به - [01:27:29](#)

اي ليس قصده اصابة المعصية. فليس محركه الى السفر طلب المعصية فانه لو كان محركه الى السفر طلب المعصية قيل انه لو لكان محركه لو لم يكن محركه طلب المعصية قيل لم يعصي فيه لكن هذا - [01:28:05](#)

مطلوب لان الانسان لا يسلم من المعصية. لكن المشترط ان يكون سفره لم يعصي به اي لم يطلب خروجه الى السفر لارادة اصابة المعصية. والنوع الثاني يوم وليلة وهذا حظ ثلاثة - [01:28:34](#)

احدهم المقيم وهو الباقي في دار الحضر التي يسكنها. احدهم المقيم وهو الباقي في دار الحضر التي يسكنها وثانيهم المسافر دون مسافة قصر. المسافر دون مسافة قصر. وهو من فارق بلده - [01:28:57](#)

لكن لم يبلغ مسافة القصر. كان يخرج الى اربعين كيلا وثالثهم مسافر سفرا عاص بسفره اي خرج فيه لاصابة المعصية فقاعدة المذهب بل المذهب الاربعة ان الرخص لا تناط بالمعاصي. اي لا يوسع بالرخصة على - [01:29:17](#) مريدي المعصية فلا يتراخص بما جاء في الشرع من الرخص. والراجح انه يتراخص كغيره فالمسافر سفر قصر عاص بسفره مدتة كمدة غيره من المسافرين وهذا هو مذهب الحنفية والمسألة الثالثة بين فيها الحين الذي يبدأ فيه المسح. فذكر ان ابتداء المدة يكون من حدث بعد لبس - [01:29:49](#)

الخفين فاذا لبس خفيه ثم احدث فان احتساب مدتة يكون من حين الحدث ولو تأخر فلو ان انسانا لبس الخفين قبل صلاة العصر قبل صلاة الظهر ثم احدث بعد صلاة - [01:30:24](#)

العصر فان حساب المدة يكون من حين احداثه ويببدأ منه. والراجح انه يبدأ من اول مسح ان بعد الحدث انه يبدأ من اول مسح بعد الحدث وهو رواية عن الامام احمد - [01:30:46](#)

فلو قدر ان هذا الذي لبس خفيه احدث في الساعة الرابعة بعد العصر ثم لم يمسح الا مع صلاة المغرب فان ابتداء مسحه يكون من اول مسحة بعد الحدث. ونتنتم باقي المسائل بعد صلاة المغرب باذن - [01:31:09](#)

للله تعالى الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده رسوله محمد واله وصحبه اجمعين - [01:31:34](#)